الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حكومة الـ ١٠٠ يوم.. لا تنسونا من الدعاء !

فائز الياسري

تحت الضغط الشعبي الـذي عصف بالعراق، وتتوج بالتظاهرات الشعبية التي اجتاحت البلاد في شباط، وضع السيد نوري المالكي رئيس الوزراء مهلة لحكومته امدها مئة يوم، الغاية منها اعادة تقييم عملها من خلال البرامج والخطوات اللازمة لتحقيقها واداء اعضائها، مما دفع بالسادة الوزراء الى التحرك السريع في جـولات ميدانية في المحافظات للاطلاع على سير الاعمال المنفذة وسبل تجاوز المعوقات واصـدار التعليمات الخاصة بذلك.. فتحركت عملية التنمية ولو بشكل بطيء، بدافع إرضاء المسؤولين او الخوف من ان يكون البعض ضحايا لأي هفوة او انتكاسة.

وبالمقابل شعر الناس بالفرح والارتياح، ولأول مرة لم تعد الدولة تتجاهل بشكل سافر ومتعمد مطالب شعبها وانما صارت لها آذان صاغية، قد لا تسمع كل شيء إلاّ الذي تريده ولا تلبي كل مطلب إلا ما تراه متماشيا مع سياستها واهدافها الآنية.

وفجأة امتلأت المدن وازدانت بيافطات ملونة وكبيرة امـام مدخل كل مشروع يجري انجـازه، وقد كتب عليها (بمتابعة ميدانية مباشرة من الاستـاذ الدكتور الحاج وزيـر..... تقوم الوزارة بتنفيذ المشروع.....).

والغريب ان هذه المشاريع قد بوشر بها منذ سنوات عديدة وهي الآن في مراحلها النهائية، وقد يجري افتتاح القسم الأكبر منها خلال ايام، وهناك مشاريع تجاوزت نسب الانجاز فيها اكثر من (٩٥٪)..

وفي ليلة وضحاها، اعتبرت هذه الأعمال انجازات للوزير الحالي الذي لم يمر على استيزاره سوى ثلاثة أشهر او اقل..

وبذلك ضاعت الجهود والمتابعة للوزير السابق، وهذا ما يدفعنا للسؤال عن ماهية الدولة الحالية، وهل يحق لنا ان نعود بها الى مفهوم الدولة كما يراها الفكر السلفي الإسلامي والتي تعني ان الدول تزول بزوال رجالها؟

ان الجهود التي بذلها الوزراء السابقون والذين عملوا في ظروف صعبة ومعقدة نتيجة تدهور الوضع الامني وهبوط اسعار النفط وقلة الخبرة لدى الكادر العراقي من حيث التنفيذ والإشراف ، إضافة الى الأمية الإدارية والفساد المالي، برزت بسببها للعيان مشاريع ساهمت بحل العديد من المشاكل وأهمها امتصاص البطالة وتحديث المدن، ولو بشكل بسيط. وستمضي المئة يـوم.. وتتبعها مئات أخـرى، وسنسمع يوماً بان كل المشاكل التـي اشرنـا إليـها والـتـي عرقلت عمل الـوزراء السابقين أمست نفس الأسباب التي تعيق عمل الوزارات الحالية.

نتيجـة لهجـمات قـوات التـحـالـف ضد قوات المحور في أفريقيا اضطر الجنرال (غراتسياني) ان ينسحب من آخر نقطة وصل اليها في افريقيا.. وقبل ان يفعل ذلك أمر بان توضع في نفس المكان قطعة رخامية كبيرة كتب عليها (لم تكن تنقصنا الشجاعة.. ولكنه الحظ !!)

الفسـاد المـالي والإداري ظـاهـرة اجتماعيـة

علي جاسم محمد

انه لمن المؤسف أن يأتي العراق في المرتبة الرابعة في قائمة الدول الأكثـر فسادا في العالم ،واللافت أن الكل ينتقد الظاهرة، والكل يعانيها على أنحاء مختلفة ؛ فمن ضياع المال العام وألهدر فيه الى صعوبة انجاز المعاملات ما لم يدفع المواطن مبلغا من المال .وهذا يحدث في كل مرافق الدولة اضافة الى ان المواطنين باتوا يتحدثون عن مبالغ عالية جدا للحصول على وظيفة ،وهناك قصص عن الفساد الأداري والمالي حدثت وتحدث في مؤسسات الجيش، والشرطة ، والقضاء، والتعليم ،و الصحة، واعادة ألأعمار ،والبرامج التدريبية داخل وخارج العراق ، ومؤسسات المجتمع المدني، فالورم السرطاني آخذ بالانتشار في جسد المجتمع الى الحد الذي تحول فيه الى (ظاهرة اجتماعية) في شكله ،ومضمونه،ومادام الأمر هكذا، فأن كل المؤسسات المعنية بالتصدي المباشر للفساد الاداري والمالي ،كهيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية ،ودائرة المفتش العام غير كافية لأستئصال هذا الورم ومعالجته .

ان واقـع الحـال يشير الى ضـرورة اعـادة ادراك الظاهرة ومسبباتها الفعلية على نحو علمي لكي يكون بـالامكان الحـد مـن هـذه الظـاهـرة وتنفير أفراد المجتمع من ثقافة الفساد وذلك بخلق ثقافة نزاهة يمكنها ان تكون ثقافة تنفير فعالة ازاء ثقافة الفساد.

لم تعد ظاهرة الفساد الاداري والمالي قضية عدد من الأفراد المنحرفين والذين يجنحون في سلوكهم للأساليب غير المشروعة في الكسب،بل تحولت الى ظاهرة اجتماعية في الشكل والمحتوى؛وأذا كانت هي بالفعل هكذا فكيف نفسر ذلك أي كيف يمكن أثبات أن لهذه الظاهرة جذورها في البنية التركيبية والمنظومة القيمية للمجتمع؟

لنلاحظ بداية ان ولاءات الفرد في المجتمع العراقي ينتظمها التراتب التالي (العائلة ،العشيرة، الطائفة ،ثم العرق ،المدينة او القرية ،ويأتي ولاء المواطنة في المحل ألأخير)،وان سلوكه محكوم بهذا التراتب في ألولاءات،وأول تجليات هذا الوضع نجدها في ميلنا لاستخدام اللقب العائلي ،او العشيرة ،او المدينة والقرية التي ينتسب لها الفرد ؛ فالفرد يستخدم هذا اللقب في اسم المحل الذي يملكه ، او الشركة ، او في لافتة عيادته الطبية اذا كان طبيبا ،او مكتبه اذا كان محاميا ،واذا انتقلنا الى الأعـلام فسنجد نسبة صغيرة من الكتاب والصحفيين يستخدمون أسماءهم دون أن تكون مقرونة بأسم العشيرة، وان الغالبية منهم تستخدم اللقب العائلي والعشائري. والنظام السياسي نجد ان استخدام تلك الألقاب شائع من أعلى مستويات الهرم السياسي الى أدناها ولنلاحظ من رئيس الجمهورية، الى رئيس البرلمان ، فرئيس مجلس الوزراء ، ثم الوزراء ، ونزولا حتى ابسط المناصب الادارية ، الغالبية من أفراد المجتمع أذن يحرص على استخدام لقبه العائلي او العشائري ؛ان لهذا ألأستخدام الواسع للقب العشائري دلالاته والتي في عمومها تؤكد نوعا من التكافل والتواكل بين الفرد والعشيرة ،ولطالما لعبت هذه العلاقة دورا في خدمة الطرفين اذ يتمكن العشرات من الناس الحصول على فرص عمل والحصول على تسهيلات بسبب الانتماء لذات المرجعية العشائرية، وغالبا ما يكون الفرد الذي يشغل منصبا عاليا في خدمة أبناء عشيرته ومادام هو في خدمتهم فهو (أصيل شجاع وطيب وأبن حلال) وبالعكس. ان التكافل الاجتماعي عبر الوظيفة الاجتماعية للعشيرة كمجموعة اجتماعية محمود ويلعب دورا ايجابيا في مساعدة الضعفاء من أبناء العشيرة ولكنه مذموم ويلعب دورا سلبيا حين يكون عونا للمجرمين عندما ينقذهم من عقوبة القانون،بل يضطر أفرادا صالحين لدفع أموال عن أعمال أجرامية لأشخاص طالحين .

أن المجاملات العشائرية تلعب دورا سلبيا في ضياع حقوق الناس والخروج على القانون(...).

أن على المتخصصين في علم الاجتماع ، دراسة الـدور الـوظيفي للعشيرة في المجتمع المدني والـدولـة العصرية وتحديد الأدوار الايجابية والسلبية لهذه الوحدة الاجتماعية التي نرى أنها تلعب دورا خفيا في التشجيع على ظاهرة الفساد الأداري والمالي بل نرى أنها أحدى الموجهات الأساسية فيها. وما نقوله عن العشيرة ينطبق على ما تؤديه مرجعية الانتساب للقرية والمدينة فالعراقي يتفاعل ويتعاطف ايجابيا مع (أبناء الولاية) القرية او المدينة.

ولكن هل يعني ذلك القول بضرورة هدم هذه الـوحـدة الاجتماعية، أن مـا نحتاجه في هذا المفصل هـو ضـرورة تربية الناس وتعليمهم ضرورة العمل انطلاقا من هوية المواطنة ووفقا لما تفرضه ثقافة القانون ودولة المؤسسات لا دولة القرية والعشيرة.لقد تحولت الوزارة الى وزارة العائلة أو العشيرة...بل حتى منظمات المجتمع المدني

وللعراقيين تجربة مريرة مع المنظمة السياسية المهيمنة فهي تستأثر بالمنافع لها وللمنتسبين أليها دون الأخرين ألأمر الذي يتسبب في اسناد مناصب حيوية لأفراد لا يملكون أية أهلية سوى الانتساب للمنظمة السياسية ، ويتذكر العراقيون تجربة حزب البعث الذي فضل حتى العرب ألبعثيين على المواطن العراقي ، و يبدو أن التجربة تتكرر ألان، ولكن مع تعددية المنظمات السياسية المتنفذة.

ليست الوحدات الاجتماعية (العائلة، العشيرة ، المنظمة السياسية)،وحدها تمثل موجهات خفية لظاهرة الفساد المالي والأداري بل هناك المجاملات الاجتماعية والعلاقات الحارة والتي تلعب دورا في تجاوز القانون اذ لايقبل العراقي ان يكون سببا في ايذاء الاخرين وهو يستصعب قول(لا) للمعارف حتى وان كان ذلك على حساب النظام والمصلحة العامة ،وغالبا ما (يتساهل) بسبب حميمية العلاقات الاجتماعية ...

أمل أن تسهم وجهة النظر هذه في حفز المعنيين الى استمرار تداول النقاش حول ظاهرة الفساد المالي والأداري من زوايا متعددة ...واعتقدا ان الحكمة القائلة بأن الوقاية خير من العلاج ما زالت صحيحة سواء في طب البدن او طب المجتمع...

أزمـة محافظـين .. أم أزمـة نظـام؟

حسين عبد الرازق

الأزمة القائمة الآن في عدد من المحافظات عقب التعيينات للمحافظين الجدد في بعض المحافظات، سواء تلك التي أخذت بعدا طائفيا بغيضا في قنا أو التي ركزت على انتماء المحافظين الجدد للنظام القديم والحزب الوطني أو جهاز الشرطة ومباحث أمن الدولة في المنيا والدقهلية وبني سويف وأسوان والإسكندرية، وبعيدا عن التفصيلات هي أزمة غياب الديمقراطية وعيوب نظام الإدارة المحلية القائم في مصر منذ ستينيات القرن الماضي.

ونقطة البداية في فهم الأزمة أدرك أن النظام القائم في المحافظات هو نظام للإدارة وليس حكما محليا، وبالتالي هو خاضع سياسيا وإداريا وماليا وتنفيذيا للسلطة المركزية في القاهرة، وفي ظل غياب الديمقراطية في المجتمع ككل تغيب تماما من باب أولى عن التوابع، أي عن المحليات.

فالمحافظ – طبقا للقانون القائم – يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينه، ويعتبر ممثلا لرئيس الجمهورية في المحافظة، وقد جري العرف في العقود الأخيرة على اختيارهم من خارج جهاز الإدارة المحلية، وتحديدا من ضباط القوات المسلحة الذين تقرر تركهم الخدمة العسكرية ومطلوب مكافأتهم بوظائف مدنية، ومن ضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة الذي تنطبق عليهم نفس الظروف، ومن أعضاء الهيئات القضائية وأساتذة الجامعات، وكقاعدة عامة كان لواءات القوات المسلحة يتولون أساسا ما يسمى بالمحافظات الحدودية وكأنها خاضعة للحكم العسكري! كما كان هناك حرص على اختيار لواءات شرطة «مباحث أمن الدولة غالبا» في محافظات بعينها توجد بها مشاكل ترى السلطة أن مواجهتها تتم بالأمن وليس السياسة!

ومديرو التعليم والصحة والإسكان.. إلخ، من أعضاء المجلس التنفيذي للمحافظة هم موظفون تنفيذيون يختارهم ويعينهم الوزير المختص في القاهرة ويتبعونه عمليا.

وميزانية المحافظة جزء من الميزانية العامة للدولة وأبواب صرفها محددة مركزيا.

والمجالس المحلية الشعبية «المنتخبة» – ١٧٢٠ مجلسا يبلغ عدد أعضائها ٥٤ ألف عضو – إضافة إلي تزوير انتخاباتها، وبالتالي هيمنة الحزب الوطني عليها بنسبة تتجاوز ٩٩٪، فكل قراراتها مجرد توصيات غير ملزمة للمحافظ أو المجلس التنفيذي، ولا يملك أعضاء المجالس المحلية الشعبية توجيه استجواب للمحافظ أو سحب الثقة منه.

وتشكل المحليات قاعدة مهمة للفساد المالي والإداري والسياسي ويلعب أعضاؤها دورا أساسيا في تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة مع جهاز مباحث أمن الدولة.

وحل مشاكل المحافظات لن يتحقق إلاّ في ظل تحول ديمقراطي حقيقي في مصر، يبدأ بانتخاب جمعية تأسيسية في انتخابات حرة نزيهة «شروطها معروفة ومحددة» تتولى وضع دستور جديد، وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان وتحرير الإعلام والصحافة القومية، وإصدار قانون جديد للحكم المحلي يعطي سلطات حقيقية للمحافظين وأعضاء المجالس التنفيذي للمحافظة وحرية في توزيع بنود الموازنة ورقابة حقيقية للمجالس المحلية الشعبية المنتخبة، وأن يتم انتخاب المحافظين، أما من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة الذين يملك إقالته وسحب الثقة منه أو بالانتخاب المباشر من ناخبي المحافظة، وذلك حسب النظام الذي سيقرر في مصر، سواء كان نظاما برلمانيا أو رئاسيا، وفي جميع الحالات لابد من إلغاء عسكرة الإدارة المحلية في مصر.

ليس كل ما يلمع ذهباً

فريدة النقاش

يدور في أوساط السياسيين والمثقفين جدل واسع بعد ثورة ٢٥ يناير حول القديم والجديد، دون أن يطرح المتجادلون معالم ودلالات ورؤى كل منهما، أي القديم والجديد، بل إن خلطا شديدا، يحدث في الطرح وتبرز فيه روح شبه انتقامية من كل ما كان سائدا قبل الثورة، ويكتسب مفهوم القطيعة قوة خاصة حين يربط البعض بين ممارسات ومواقف رموز من الكتاب والسياسيين كانوا قد انخرطوا في علاقات مشينة مع رموز النظام السابق، بل قام بعضهم بأعمال نفاق واسعة من أجل مكاسب صغيرة أو كبيرة طالما قدموا تبريرا لها بأنهم إنما يستهدفون خدمة الحزب أو المؤسسة أو الفكرة التي يدافعون عنها.

وقيل في هذا السياق إن «كل» المثقفين المصريين كانوا قد دخلوا إلى «حظيرة» النظام السابق وفقا لتعبير وزير الثقافة آنذاك «فاروق حسني»، وهكذا أصبح كل ما هو قديم مرتبطا بهذه المواقف والمعاني.

وتجاهل المتجادلون الذين انطلقوا من نظرة أحادية وضيقة أنه كان في القديم من كافح ببسالة ضد المنظومة الاستبدادية الفاسدة بكاملها، ولم تخدعه بعض الرتوش هنا وهناك مراعيا أن كل نظام حكم مهما كان فاسدا ومهترئا واستبداديا لابد من أن تكون له إنجازات، فهو الذي يسيطر على ميزانية الدولة ويحدد وجوه إنفاقها، ومن الحماقة أن نعتبر مثل هذه الإنجازات جواز مرور وتبرئة للنظام المنهار بينما نحن مطالبون بأن نحافظ عليها أي الإنجازات ونطورها، ولم يكن أحد مخطئا أو منافقا حين ساندها.

ويلفت النظر في هذا الجدل حول القديم والجديد أن بعض أعلى الأصوات التي تطالب بالإجهاز على القديم كلية كانت ممن قدموا فروض الولاء والطاعة للنظام الذي سقط، وتبدو الآن وكأنها تريد أن تسدل سترا سوداء على تاريخ تواطؤها بدعوى البدء كلية من جديد، ويرون في حالة الفوضى التي ترتبت على انتصار الثورة والتي يؤججها أعداؤها فرصة ليخدعوا أنفسهم على قدم المساواة مع من عارضوا النظام السابق بكل قوة وجرت ملاحقتهم في أرزاقهم ومحاصرتهم وسجنهم ويصبح الكل في هذه الحالة «قديما».

ولكن جمهوراً لا يستهان به من المطالبين بأن يضعوا كل ما كان قديما في سلة واحدة يلقون بها في البحر، قد رفض بحسه الشعبي البسيط هذه المقولة وأقبل على المؤسسات التي كانت عونا له في سنوات القمع والقهر، بل أقبل شباب من صناع الثورة ومن قلب ائتلافاتها على الانضمام إلى الأحزاب القديمة الديمقراطية، سواء تلك التي نشأت مع تجربة التعددية الجديدة والمقيدة سنة ١٩٧٦ مثل حزب التجمع أو الحزب الذي نشأ في ظل الثورة الوطنية ضد الاحتلال الإنجليزي والقصر والرجعية المحلية سنة ١٩١٩ وواصل بناء نفسه في الحقبة الجديدة وهو حزب الوفد.

كذلك شهدت بعض مؤسسات المجتمع المدني الديمقراطية والتقدمية إقبالا ملحوظا من شباب وشيوخ يتطلعون للإسهام في بناء وطنهم مع الوضع في الاعتبار أن النضال من أجل التعددية النقابية وصولا لإنشاء أول نقابة مستقلة وهي نقابة موظفي الضرائب العقارية كان سابقا على ثورة ٢٥ يناير بزمن طويل، أي أن بعض هؤلاء الذين ينتمون إلى القديم ناضلوا نضالا مستميتا من أجل أن يولد الجديد وكانوا من ثم جزءا عضويا منه.

بات الصراع بين القديم بالمعنى الذي يطرحه بعض المتواطئين، وبين الجديد يذكرنا بمقولة صراع الأجيال التي طرحها بعض المفكرين عقب هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧ وبعد اندلاع مظاهرات الشباب الرافضة للأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية ضد المسؤولين عن كارثة ضرب سلاح الطيران المصري على الأرض، ولم يكن الرفض حينذاك مقتصرا على الشباب، فقد كانت هناك أجيال سابقة وجهت نقدا جذريا متكاملا للتجربة الناصرية وحذرت من هذا المآل، والقول بأن الصراع هو صراع أجيال كان يغطي على الحقيقة الساطعة أي الصراع حول المنطلقات السياسية والرؤى والأفكار وكيفية التعامل مع أسباب الهزيمة ونتائجها، هل باللجوء للشعب أم باتباع نفس السياسات؟

وكان هناك طرفان بارزان يضم كل منهما شبابا وشيوخا لأن الانتماء الطبقي الاجتماعي وما يترتب عليه من أفكار هو الأساس وليس الانتماء العمري.

وهكذا هو الصراع الآن بين القديم والجديد، في الجديد قديم، وفي القديم جديد.. وليس كل ما يلمع ذهبا.

على هامش الصراحة

كل خميس:

استذكارٌ لصراحة (أبو كاطع)

إحسان شمران الياسري

أود إن أستعير بعض ما كتبه الراحل (شمران الياسري- ابو كاطع)، للترويح عن الناس من هموم الصخب الإعلامي الداخلي والخارجي، وسخريته ممن كانوا قريبين من خلق المعاناة للناس..

سأستعير بعض ما كتبه دون الحاجة للتلميح بصلته بزماننا، وأجعله تقليدا لعمودنا في كل خميس، وسيكون عنوان موضوع اليوم :

جكارة شيخ مهيدي!

أرجو ان يكون الوضوح غاية مدركة في هذه الخاطرة، لتجنب سوء القصد، من خلال سوء التفسير، والعكس بالعكس.

فاذا ما اعتبرنا هذا الذي اريد قوله هجوما – وليكن- فإنه على الروتين، في احدى رباياه المتقدمة.

وأتمنى ان لا يصيب أحداً مكروه، وأقترح ان يبتعد عن شواظ (النار) كل موظف..

فأنا أعرف وراء كل تعقيد من هذا القبيل، جهود لانجاز الاعمال حسب الاصول.. ومن هنا يحصل التعقيد – اي من حسب الاصول-..

فأمل ان لا يتطوع احد للدفاع عن الروتين، بهذه الحجة او تلك، او بعصبية قبلية.. فليس ثمة احد بعينه هو واضع اول حجر اساس للروتين في العراق. وليس له احفاد، او ابناء عمومه.

هل انتهينا من ذلك؟ او من هذا؟

حكمت صديقا لي عقدة التردد- او لنسمها عقدة الخوف- من مراجعة دوائر الحكومة.. ويتكرر ان يستعين بالاصدقاء والاقارب لإنجاز المعاملة.. حتى قال له صديق (متعصرن): هذا هو الخوف الازلي يجري في دماء الفلاحين من آلاف السنين، أنهم يخشون ولوج ابواب السلاطين.. وهي عندك مركبة، مضاعفة!

ماعلينا..

استنجد هذا الصديق بصديق له، فذهب الى دائرة البريد، وملأ النموذج، نقل التلفون من المحلة الفلانية الى المحلة العلاّنية، فقيل له لابد من حضوره وابراز هويته.. فأدرك الصديق الغاية وشكر لهم حسن نباهتهم، إذ لو سُمح لكل حامل ورقة بنقل التلفون، لحصلت حالات متعبة -انها فرضية، ولكنها منطقية، وضاع على الصديق اسبوع، وذهب السبت وقدم الطلب.. وبعد ايام استنجد بصديق آخر لتعقب آثار المعاملة فقيل له (الدائرة دا تنتقل وما يقبلون معاملات.. السبت اللُخ راجع)

وقبيل حلول السبت (اللخ) رجا صديقا ثالثا ليتعقب آثارها وفي يده ورقة عليها (طمغة) وارقام.. راجع الصديق، فقيل له: (.. والله الاضبارة هيأتها.. بس المعاملة ما موجودة بيها.. لازم فد واحد ماخذها..)

وهنا انفجر خلف الدواح ضاحكا (ما بيّ حيل اضحك!) وقال بنبرة شامت:

-لا.. ؟ بسيطة!!

ما دام الضبارة موجوده.. صاحبك شّله بالمعاملة؟ شّلة بالتلفون.. هاي معاملته يا (أبوكاطع) مثل جكارة شيخ مهدي (الله يرحمه).

چانت الدنيا غير شكل.. مثلا شخاط ماكو!، والزناد ابو صلبوخ جدحته صعبه، وابو الفتيل كلش عزيز.. فچان اليريد يوّرت سبيلة يكَوم للوجاغ ياخذله جمرة، واللي امحصل له جكارة امزّبن هم ايكَوم للوجاغ ايورثها.. ايه دنيا.. بلابوش دنيا!! واتذكر حتى سركال جريتنا چان لو طَلع له جكارة يامر له واحد من الجاعدين يكَوم يورثها اله من الوجاغ.

يوم من الايام اجانا شيخ مهدي – مومن العشيرة- وچان جاعد بصف السركال.. اطلع له جكارة امزبن وصاح:

(نوار) تعال ورتلي هالجكارة..

معلومك (نوار) سدره امجنزر من السبيل، وضاك المزبن، شافه مثل الدهن، على السدر، كَام يسفت بالجكارة بغير وجع كَلب مناه لمن وصلت النار لنصها..

وبهالاثناء شيخ مهدي الله يرحمه يتنوع له بطرف عينه، وساچت..

لمن فطن السركال على نوار وشاف النار جريب ما توصل للزبانه.. صاح:

– ولك انته شتسوي؟

اتورث الجكارة يو تشربها؟!

وچان يجاوبه شيخ مهدي –لا. لا. لا ابو نعمة.. افا عليك! خلي نوار براحته.. خليه خليه..

هو يعرف مقصدي.. آنه اريد الزبانه.. شللي بالدخان؟!!